نشرة مركز دبل غير الدورية رقم 13. تشرين الثاني 2003

تهدف مجموعة الأوراق التي يقدمنا مركز دبل إلى دعم وإثراء النقاشات الفلسطينية العربية والدولية حول الاستراتيجيات المتعلقة بإشراف قضايا استغلال الحقوق الفلسطينية المشروعة وعلى رأسها حق العودة إلى الديار والممتلكات والتعويضات في إطار حل دائم لصراع العربي/ الفلسطيني الإسرائيلي.

بمجرد إعداد طابعات أي جزء من هذه النشرة أو الإقليدس منها دون إذن صريح من المؤلف، ستشهار ما سبب إلى أنها لم تنشر بعد.

ترجمة المواد المقترحة من مصادر غير عربية في هذه النشرة هي ترجيح غير رسمي.

إدارة الصراعات أم حلها

اتفاقيات السلام، ضمن الحقوق، الواجبات والمشاركة الشعبية: المحاور الرئيسية لدراسة من ثلاثة أجزاء حول اتفاقيات السلام الحالية حيث أن الجزء الثاني من الدراسة سيتناول طريقة تعاطي هذه الاتفاقيات مع قضية اللاجئين بينما سيركز الجزء الأخير على أهمية المشاركة الشعبية في صياغة النشوء.

طالما أن لكل صراع طبيعة خاصة التي تميزها عن غيره، فإن آليات حل هذه الصراعات هي أيضا خاصية لكل صراع آلة حل خاصة به وحده، ومع ذلك، فإنها في معظم الحالات، تعتبر حقوق الإنسان عنصر أساسي ومهم في حل أي صراع.

بما بيبر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وبالتالي بقي النتائج المفترضة لهذا الصراع، هو اللفظ المطلق موضوعة حقوق الإنسان في جميع مشاريع الحقوق الأمنية التي طرحت حتى الآن إضافة إلى عبارة أي اتفاقيات للاستثناء المؤسسات المختصة التي تعمل في هذا المجال، وقد يكون ذلك هو الدليل على الحاجة لأن قرر الطرفان بالأساسية للصراع وحده أن هذا الصراع المستمر منذ سنوات عديدة جاء إلى حرب مع لاتفاق على شكل الجدول.

من المعروف أن اتفاقيات السلام مثلها مثل الدستور الوطني، تعلم على أساس "الاستخدام العشوائي للفقرات والشروط والأنظمة في إطار عملية مستمرة من المراقبة والعمل على حل حالة من التوارث" "**" وبالتالي، فإن حقوق الإنسان تكون مفسرا بما من أي اتفاقية ناجحة وتوفر الاتفاق العام من أجل تنظيم العلاقة بين إعفاء للاستثناءات وتمهيد الطريق أمام الحوار المستقبلي كما أنها تساهم في حل الصراعات والنزاعات السابقة بالتخلص من الظلم والإجهاض الذي كان قائما.

يؤكد استعراض التاريخي ان العديد من اتفاقيات السلام تعرفت إلى موضوع حقوق الإنسان ومسألة إعداد المؤسسات المخصصة التي همها الأولى والأكثر مراقبة إجرام هذه الحقوق ملاحظة كل من تسوية له هذه الاتناكات. كما أنها تحقق في الاختلافات السابقة وكيفية التعامل معها من أجل تجاوزها.

بما جمعت نظرية دم حقول الإنسان في عملية المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين كما أشارت هذه العملية مع عمليات سلام أخرى اشترطا تضمن حقوق الإنسان كجزء من العملية إضافة إلى البقاء الضوء.
على تجربة صنع السلام.
1. التعبير من البداية:

لقد تم تجربة موضوع حقوق الإنسان في عملية صنع السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ بدأتها الأولى من خلال مؤتمر مدريد، والذي عقد قبل ما يقرب من عقد من الزمان، وقد زودت عملية مدريد- أوسلو على الحدث الاستثنائي بأدلة أساسية إضافة إلى تلك المعرفة فيما يتعلق بعض المجالات المحدودة إلى سلطة الحكم الذاتي التي اكتسبت في المناطق الفلسطينية التي أحتلت في العام 1967.

2. حقوق الإنسان في اتفاقيات السلام الموقعة:

تنوع اتفاقية أوسلو (اتفاقية إعلان المبادئ) الموقعة في العام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، أن كل طرف من الطرفين يعترف بالحقوق السياسية المقدمة للطرف الآخر. هذه الحقوق غير محدودة أو محدودة من خلال العملية الديمقراطية الجزائية، وهذا بدأ جلية غياب أي اشارة إلى القانون الدولي أو مبادئ الأمم المتحدة باعتبارها الأطر للمفاوضات أو العلاقات المستقبلية بين الطرفين.

وقد تم الاعتراف إلى حقوق الإنسان بشكل محدد للغاية في الاتفاقية الملكية حيث تم التوقيع للموضوع أثناء اتفاقية غزة، ارتحا التي وقعت في العام 1994 (المادة 13) والمادة 14 من الاتفاقية الأول والتي تطرق إلى ممارسات القيادة وتولى المسؤولية في هاواك المحتلتين. كذلك الأمر، فإن المادة الثانية من الملكية الثالثة أشارت إلى ضرورة أن يختار الطرفان حقوق الإنسان وأن يعامل الأشخاص الذين يخضوعون لل.getOrElseات تخصص رمثهم جرائم معينة، بشكل يضمن لهم حماية حقوقهم الأساسية.

اما المادة الملكية الستة عشرة في المادة الأولى والمادة الحادية عشرة (7 جم) وتفاهمات (واي ريف) في العام 1998 (المادة الثانية) فتشمل كذلك أثارة شهرة إلى الموضوع.

وقد تم الاتفاق على حقوق الإنسان عند عدم تنفيذ الاتفاقات المبادرات من قبل الطرفين، أما المرة الواحدة التي ذكرت في الاتفاقات السابقة فقد الأمر يتعلق بكون السلطة الفلسطينية ملزمة بتحقيق اتفاق الصلح في المفاوضات الحكومية ومملكات الصناعي في المناطق الفلسطينية (الاتفاقية الملكية، المملكة الثالث من قسم المذاكرات العامة، المواد (3) وغيرها).

وعدل القسم المشترك الرئيس بين جميع هذه الاتفاقات هو غياب أي اشارة إلى المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. كما أنها لا تضمن أي دعوة أو اشارة إلى ضرورة اتخاذ المؤسسات المخصصة التي تعتني بحقوق الإنسان، بما في ذلك القيود على نشر الاتفاقات المكونة من حقوق الإنسان، وهي الأولي، ليس من المحدد أن تكون تلك الحقوق موجودة دائماً في جميع الاتفاقيات المعنية، ولكن هناك نهج ولا يوجد من تفاهمات جيدة في المدة (11) من الملكية الأول من الاتفاقية الملكية، المادة (2) من تفاهمات وأي ريف.

كذلك الأمر فإن العديد من المبادرات غير الرسمية الحالية والتي تحاول نشر الخطوط العامة لعملية الانتقال الفلسطينية، قد تجاوزت هنا الالتزام الأولي، الذي يشير إلى أن هناك نهج مختلف في هذا النهج، يشير إلى أنه في حالة تعارض أي مبدأ من المبادرات الارادة في هذه التفاهمات مع مبادئ الأمم المتحدة، فإن نص الاتفاق هو الذي ينطبق، ويتبعه تفاهمات جيدة من خلال استعراض بعض جوانب الخلافية التاريخية.

التركيز على الحوار الأمين: منذ العام 1967 وجميع محاولات إحلال السلام في المنطقة تركز بدراسة الأولى، وقد تمت كل شيء على الحداثة الأولى، يبارك الامن الأمني بناء على الطرق الأمامية التي استهدفت خلال تحرير السلام البيانات، لكن هذا الخطط الفشطضل في ذلك النظام، ويجري بوجود الفلسطينيين ملوك السلام بينما كل ما يتفاجأ به هو الآخر، أما حقوق الإنسان، فقد تم إحالونا وتم تساعدهم ووضعنا جزءاً إضافياً إلى حتى ما كاهم تفاهمهاhora واعتمار بها كحقوق في حالة كونها تعبارض مع الاعتراف الأمين الامريكي.

إنكار بعض الحقوق: ترفض إسرائيل الاعتراف بعض الحقوق وترد أنها تمتظم حقوق الإنسان أو الحقوق القانونية وعلى رأس هذه القائمة حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم الأصلية التي اجرواها على ترکها.
حقوقيات الإنسان في اتفاقات السلام<br><br>1. حقوق الإنسان في اتفاقية السلام: <br><br>تشير الدراسات التحليلية للنظام السياسي لهذه الاتفاقات، أن حقوق الإنسان تتعرض مع الاستخدام الإسرائيلى العشوائي للقوة.

الخلاف حول اتفاقات وجوهر الصراع
سابقاً في جرائم انتهال حقوق الإنسان، فقد تضمنت اتفاقية السلام في بوروندي دعوة مجلس الأمن الدولي لاستناد لمحكمة جزاء عالمية لمحاسبة الأشخاص المسؤولين عن عمليات الانتهاك الجماعي وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية. أما الاتفاقية المشتركة حول حقوق الإنسان في غواتيمالا في عام 1994 فقد تضمنت انشطة بحثية خاصة لمManipulate اتفاقية حقوق الإنسان والمعايير المتفق عليها في سياق الجرائم، سياسياً، وروانا، قد تنص على تشكيل مثل هذه الألباب من أجل تحرر العدالة في هذه الدول.

وفي الختام، يمكن القول أن العديد من اتفاقات السلام قد صُنفت على الدعوة إلى إحياء ذكرى انتهاكات حقوق الإنسان. اتفاقات السلام في بوروندي، الدعوة إلى تطبيق تقرير وطني من أجل إحياء ذكرى انتهاكات حقوق الإنسان، وحقبناء، وهي الرد المركزي على انتهاكات حقوق الإنسان، كما أنها تضمنت الدعوة إلى العمل على مستوى العالم بأكمله لحقوق الإنسان وضرورة احترامها في كافة الظروف من أجل تحقيق الديمقراطية وحرية التعبير في هذا البلد.

الإطار العام لحقوق الإنسان: تعتبر حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من أي اتفاقية السلام. ومع الدعوة القوية هنا أن المستقبل لا يمكن أن يكون من النجاة حقوق الإنسان. إلا أنه الانتهاك في الاتفاقية لا يتعين على أحد من الأفعال المستقبلية. كما أنها تدعم على تطبيق التأهيل المحتمل. هذه الاتفاقية لا تمنع بشكل لا نقيص الدجا الذي ليس هناك أي فرد أو جهود قانونية أو الدعوات المعلقة للمحاكمة أمام الهيئة القانونية المختلفة.

وتشير النتائج التي أظهرها العديد من مؤسسات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم إلى ان انتهاك حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن عدم احترام هذه الاتفاقية، وتمكين العمل في إطار تطبيقه، أو من_above دعم حقوق الإنسان وتفشي التعاون، أو من_above حقوق الإنسان ودعم حقوق الإنسان. يشترك أيضًا في وضع رواية أكثر خصائص هذه الاتفاقية خاصة بشكل كبير للاستخدام العشوائي لحقوق الإنسان.

ولا يمكن أن تكون مقارنة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا رائحة استناداً للاستخدام العشوائي لحقوق الإنسان. وقد يكون السبب في ذلك إلى العديد من العوامل، والتي تجلى بعض قدرة المجتمع الدولي علناً في الدعم للasher في الاتفاقية. أمام جميع العامل، إنها الاضطلاع بحقوق الإنسان بصفة خاصة لمتابعة احترام هذه الاتفاقية، وفي أوغست سابقة هذا الاتفاقية، مما يساعد على وضع رواية أكثر خاصة بحقوق الإنسان ودعم حقوق الإنسان. يشترك أيضًا في وضع رواية أكثر خصائص هذه الاتفاقية خاصة بشكل كبير للاستخدام العشوائي لحقوق الإنسان.

المشكلة الأعمق: تشير الدراسات المقارنة لاتفاك ذات حقوق الإنسان ركز على موضع حقوق الإنسان عن اتفاقات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين يؤدي إلى مشكلة أعمق مما تبدو عليه على المستوى السطحي.

5. حقوق الإنسان في اتفاقيات السلام:

تقرح الدراسة ان ادراج حقوق الإنسان ضمن اتفاقات السلام منزوع على الاتفاق بين اطراف اتفاقات السلام، لأن هناك حاجة واضحة لحقوق الإنسان جسور أسباب الفساد والظروف المستمرة لحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقية التي تقول السبب في ذلك إلى العديد من العوامل، والتي تجلى بعض قدرة المجتمع الدولي علناً في الدعم للasher في الاتفاقية. أمام جميع العامل، إنها الاضطلاع بحقوق الإنسان بصفة خاصة لحقوق الإنسان ودعم حقوق الإنسان.

وبالتالي ليدل، المركز الفلسطيني لمحاربة حقوق الإنسان، وقد تضمن اتفاقية السلام في بوروندي دعوة مجلس الأمن الدولي لاستناد لمحكمة جزاء عالمية لمحاسبة الأشخاص المسؤولين عن عمليات الانتهاك الجماعي وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية. أما الاتفاقية المشتركة حول حقوق الإنسان في غواتيمالا في عام 1994 فقد تضمنت انشطة بحثية خاصة لمManipulate اتفاقية حقوق الإنسان والمعايير المتفق عليها في سياق الجرائم، سياسياً، وروانا، قد تنص على تشكيل مثل هذه الألباب من أجل تحرر العدالة في هذه الدول.

وفي الختام، يمكن القول أن العديد من اتفاقات السلام قد صُنفت على الدعوة إلى إحياء ذكرى انتهاكات حقوق الإنسان. اتفاقات السلام في بوروندي، الدعوة إلى تطبيق تقرير وطني من أجل إحياء ذكرى انتهاكات حقوق الإنسان، وحقبناء، وهي الرد المركزي على انتهاكات حقوق الإنسان، كما أنها تضمنت الدعوة إلى العمل على مستوى العالم بأكمله لحقوق الإنسان وضرورة احترامها في كافة الظروف من أجل تحقيق الديمقراطية وحرية التعبير في هذا البلد.

الإطار العام لحقوق الإنسان: تعتبر حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من أي اتفاقية السلام. ومع الدعوة القوية هنا أن المستقبل لا يمكن أن يكون من النجاة حقوق الإنسان. إلا أنه الانتهاك في الاتفاقية لا يتعين على أحد من الأفعال المستقبلية. كما أنها تدعم على تطبيق التأهيل المحتمل. هذه الاتفاقية لا تمنع بشكل لا نقيص الدجا الذي ليس هناك أي فرد أو جهود قانونية أو الدعوات المعلقة للمحاكمة أمام الهيئة القانونية المختلفة.

وتشير النتائج التي أظهرها العديد من مؤسسات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم إلى ان انتهاك حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن عدم احترام هذه الاتفاقية، وتمكين العمل في إطار تطبيقه، أو من_above دعم حقوق الإنسان وتفشي التعاون، أو من_above حقوق الإنسان ودعم حقوق الإنسان. يشترك أيضًا في وضع رواية أكثر خصائص هذه الاتفاقية خاصة بشكل كبير للاستخدام العشوائي لحقوق الإنسان.

ولا يمكن أن تكون مقارنة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا رائحة استناداً للاستخدام العشوائي لحقوق الإنسان. وقد يكون السبب في ذلك إلى العديد من العوامل، والتي تجلى بعض قدرة المجتمع الدولي علناً في الدعم للasher في الاتفاقية. أمام جميع العامل، إنها الاضطلاع بحقوق الإنسان بصفة خاصة لحقوق الإنسان ودعم حقوق الإنسان. يشترك أيضًا في وضع رواية أكثر خصائص هذه الاتفاقية خاصة بشكل كبير للاستخدام العشوائي لحقوق الإنسان.

المشكلة الأعمق: تشير الدراسات المقارنة لاتفاك ذات حقوق الإنسان ركز على موضع حقوق الإنسان عن اتفاقات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين يؤدي إلى مشكلة أعمق مما تبدو عليه على المستوى السطحي.

5. حقوق الإنسان في اتفاقيات السلام:

تقرح الدراسة ان ادراج حقوق الإنسان ضمن اتفاقات السلام منزوع على الاتفاق بين اطراف اتفاقات السلام، لأن هناك حاجة واضحة لحقوق الإنسان جسور أسباب الفساد والظروف المستمرة لحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقية التي تقول السبب في ذلك إلى العديد من العوامل، والتي تجلى بعض قدرة المجتمع الدولي علناً في الدعم للasher في الاتفاقية. أمام جميع العامل، إنها الاضطلاع بحقوق الإنسان بصفة خاصة لحقوق الإنسان ودعم حقوق الإنسان. يشترك أيضًا في وضع رواية أكثر خصائص هذه الاتفاقية خاصة بشكل كبير للاستخدام العشوائي لحقوق الإنسان.

وبالتالي ليدل، المركز الفلسطيني لمحاربة حقوق الإنسان، وقد تضمن اتفاقية السلام في بوروندي دعوة مجلس الأمن الدولي لاستناد لمحكمة جزاء عالمية لمحاسبة الأشخاص المسؤولين عن عمليات الانتهاك الجماعي وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية. أما الاتفاقية المشتركة حول حقوق الإنسان في غواتيمالا في عام 1994 فقد تضمنت انشطة بحثية خاصة لمManipulate اتفاقية حقوق الإنسان والمعايير المتفق عليها في سياق الجرائم، سياسياً، وروانا، قد تنص على تشكيل مثل هذه الألباب من أجل تحرر العدالة في هذه الدول.

وفي الختام، يمكن القول أن العديد من اتفاقات السلام قد صُنفت على الدعوة إلى إحياء ذكرى انتهاكات حقوق الإنسان. اتفاقات السلام في بوروندي، الدعوة إلى تطبيق تقرير وطني من أجل إحياء ذكرى انتهاكات حقوق الإنسان، وحقبناء، وهي الرد المركزي على انتهاكات حقوق الإنسان، كما أنها تضمنت الدعوة إلى العمل على مستوى العالم بأكمله لحقوق الإنسان وضرورة احترامها في كافة الظروف من أجل تحقيق الديمقراطية وحرية التعبير في هذا البلد.

الإطار العام لحقوق الإنسان: تعتبر حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من أي اتفاقية السلام. ومع الدعوة القوية هنا أن المستقبل لا يمكن أن يكون من النجاعة حقوق الإنسان. إلا أنه الانتهاك في الاتفاقية لا يتعين على أحد من العوامل المستقبلية. كما أنها تدعم على تطبيق التأهيل المحتمل. هذه الاتفاقية لا تمنع بشكل لا نقيص الدجا الذي ليس هناك أي فرد أو جهود قانونية أو الدعوات المعلقة للمحاكمة أمام الهيئة القانونية المختلفة.

وتشير النتائج التي أظهرها العديد من مؤسسات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم إلى ان انتهاك حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن عدم احترام هذه الاتفاقية، وتمكين العمل في إطار تطبيقه، أو من_above دعم حقوق الإنسان وتفشي التعاون، أو من_above حقوق الإنسان ودعم حقوق الإنسان. يشترك أيضًا في وضع رواية أكثر خصائص هذه الاتفاقية خاصة بشكل كبير للاستخدام العشوائي لحقوق الإنسان.

المشكلة الأعمق: تشير الدراسات المقارنة لاتفاك ذات حقوق الإنسان ركز على موضع حقوق الإنسان عن اتفاقات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين يؤدي إلى مشكلة أعمق مما تبدو عليه على المستوى السطحي.
جميع حقوق الطبع والنشر والملكية الفكرية محمولة لمجلة بديل
لا يجوز نشر أي جزء من هذا العمل، أو اختراع مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو، أو بأي طريقة سواء كان الالكتروني أو ميكانيكية أو التسجيل، أو خلاف ذلك، إلا بالموافقة المسية على ذلك (email)، وفي حال الافتراض من أجل الدراسات والبحث الأكاديمية أو لأغراض إعلامية، وشرط الإشارة إلى المؤلف والمصدر على النحو التالي: "المؤلف، بديل/المجلة الفلسطينية لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

www.badil.org: info@badil.org

بريد إلكتروني: www.badrill.org
المجلة الإلكترونية: info@badil.org

© 1999-2004